ديوان الرقابة المالية والإدارية
التقرير السنوي 2026-2025

ديوان الرقابة المالية والإدارية
التقرير السنوي 2025 - 2026

أخبار الخليج

العدد (17770) - السنة الحادية والخمسون - الثلاثاء 7 جمادى الآخرة 1448هـ - 17 نوفمبر 2026م

www.akhbar-alkhaleej.com

الرقابة: لا قرارات منظمة للموارد البشرية بالمستشفيات الحكومية رغم 5 سنوات على اللائحة

المستشفيات الحكومية: دراسة مدى الحاجة إلى إصدار القرارات المنظمة خلال النصف الثاني من 2027

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم قيام المجلس الأعلى للصحة بإصدار القرارات المنظمة لبعض جوانب الموارد البشرية والتدريب بالمستشفيات الحكومية، رغم أن لائحة تنظيم شؤون العاملين بالمؤسسات الصحية الحكومية، الصادرة بموجب قرار رئيس المجلس رقم (52) لسنة 2021، نصت على إصدار تلك القرارات، ومضي نحو خمس سنوات على صدور اللائحة.

وأشار الديوان إلى أن ذلك أدى إلى استمرار المستشفيات الحكومية في الاستناد إلى تعليمات جهاز الخدمة المدنية لتنظيم هذه الجوانب، رغم حاجتها إلى إجراءات وأنظمة خاصة تتناسب مع خصوصية القطاع الصحي.

من جانبها، أفادت المستشفيات الحكومية بأنه يجري التنسيق مع المجلس الأعلى للصحة وجهاز الخدمة المدنية لمراجعة أحكام لائحة تنظيم شؤون العاملين بالمؤسسات الصحية الحكومية، ودراسة مدى الحاجة إلى إصدار القرارات المتعلقة بالاشتراطات والمعايير والإجراءات المنظمة لعمليات الموارد البشرية والتدريب، بما يضمن مواءمتها مع الأنظمة والتشريعات المعمول بها، ومن المتوقع الانتهاء من هذه الدراسة خلال النصف الثاني من عام 2027.

وأضافت أنه إلى حين تحديد مدى الحاجة إلى إصدار تلك القرارات تواصل المستشفيات الحكومية تطبيق أحكام قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية والقرارات والتعليمات الصادرة تنفيذاً له.

المستشفيات الحكومية
Government Hospitals

الرقابة: عدم إجراء امتحانات لمرشحي الوظائف بالمستشفيات بما فيها الطبية

المستشفيات الحكومية: دراسة إصدار قرار ينظم الامتحانات خلال النصف الثاني من 2027

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم قيام المجلس الأعلى للصحة بوضع القواعد والضوابط الخاصة بأنواع الامتحانات المقررة بحسب طبيعة الوظيفة والمؤهلات والمهارات المطلوبة لشغلها، وذلك عملاً بمقتضيات البند (8) من المادة (8) من لائحة تنظيم شؤون العاملين بالمؤسسات الصحية الحكومية.

وأوضح الديوان أن غياب تلك القواعد والضوابط أدى إلى عدم إجراء المستشفيات الحكومية أي امتحانات للمرشحين لشغل الوظائف بمختلف أنواعها، بما فيها الوظائف الطبية.

من جانبها، أفادت الجهة بأنه يجري التنسيق مع المجلس الأعلى للصحة وجهاز الخدمة المدنية لمراجعة أحكام لائحة تنظيم شؤون العاملين بالمؤسسات الصحية الحكومية، ودراسة مدى الحاجة إلى إصدار قرار ينظم القواعد والضوابط الخاصة بأنواع الامتحانات المقررة، وفقاً لطبيعة كل وظيفة والمؤهلات والمهارات المطلوبة لشغلها، بما يضمن مواءمتها مع الأنظمة والتشريعات المعمول بها.

وأضافت أنه من المتوقع الانتهاء من هذه الدراسة خلال النصف الثاني من عام 2027.

الرقابة: لا خطط للتعاقب الوظيفي لتأهيل كوادر بديلة لشغل الوظائف الحيوية

المستشفيات الحكومية: التنفيذ خلال النصف الأول من 2027

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم وجود خطة للتعاقب الوظيفي لدى المستشفيات الحكومية، بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات الصحية بالكفاءة المطلوبة، من خلال إعداد كوادر بديلة مؤهلة لشغل الوظائف الحيوية عند شغورها.

وفي ردها، أوضحت الجهة أنه تجري دراسة وضع خطط داخلية للتعاقب الوظيفي، وفقاً لاحتياجات العمل الفعلية وبالتنسيق مع الإدارات والأقسام المعنية، بهدف تحديد الكوادر الوطنية المناسبة وتأهيلها لشغل الوظائف ذات الأهمية، بما يسهم في ضمان استمرارية العمل والمحافظة على توافر الكفاءات اللازمة لشغل الوظائف الحيوية عند الحاجة.

وأشارت إلى أنه من المتوقع تنفيذ التوصية خلال النصف الأول من عام 2027.

الرقابة: غياب الأوصاف الوظيفية المعتمدة لـ401 وظيفة بالمستشفيات الحكومية

المستشفيات الحكومية: استكمال الإعداد خلال النصف الأول من 2027

كشف ديوان الرقابة المالية والإدارية عن عدم وجود أوصاف وظيفية معتمدة لـ401 وظيفة من أصل 411 وظيفة مدرجة في الهياكل التنظيمية المعتمدة للمستشفيات الحكومية، مشيراً إلى أن المستشفيات تسترشد حالياً بالأوصاف الوظيفية المعتمدة لوزارة الصحة، رغم تغير المسميات الوظيفية للعديد من الوظائف.

من جانبها، أفادت الجهة بأنه يجري العمل على استكمال إعداد الأوصاف الوظيفية لجميع الوظائف المدرجة ضمن الهياكل التنظيمية المعتمدة للمستشفيات الحكومية، بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك خلال النصف الأول من عام 2027.

الرقابة: محدودية الاستثمار في الاستزراع السمكي.. 5 أراض مؤجرة من أصل 22

الأعلى للبيئة: خطة لاستقطاب المستثمرين والترويج للفرص الاستثمارية خلال 2027

الرقابة: غياب خطة صيانة شاملة للمركز الوطني للاستزراع البحري

الأعلى للبيئة: خصخصة المركز من عدمه في 2027

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم قيام الجهاز التنفيذي للمجلس بوضع خطة صيانة شاملة لمرافق ومعدات المركز الوطني للاستزراع البحري، تتضمن برامج وجداول زمنية للصيانة الدورية، بما يضمن المحافظة عليها وإطالة عمرها الافتراضي، والحد من تكرار الأعطال والانقطاعات الطارئة، وبما يسهم في تحسين كفاءة تشغيل المركز واستمرارية عملياته الإنتاجية.

وفي هذا السياق أوضح المجلس الأعلى للبيئة أنه سيتم العمل من قبل المعنيين بالمركز الوطني للاستزراع البحري حال تحديد التوجه الحكومي بوزارة المالية والاقتصاد الوطني لموضوع خصخصة المركز من عدمه، ومن المتوقع أن يتم اتخاذ القرار بالربع الأول من عام 2027.

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية وجود خمسة أراض من أصل 22 أرضاً مُخطط لاستثمارها في الاستزراع السمكي في منطقة رأس حيان تم تأجيرها حتى ديسمبر 2025، ما يعكس محدودية استغلال الأراضي الاستثمارية ويحد من التوسع في مشاريع الاستزراع السمكي إلى جانب مباشرة شركة واحدة فقط فعلياً ممارسة نشاط الاستزراع السمكي من أصل 5 شركات استأجرت أراضي لغرض الاستزراع في منطقة رأس حيان كما في ديسمبر 2025، على الرغم من إبرام معظم العقود خلال سنتي «2020-2021» بالإضافة إلى تسجيل طلبين فقط تم استكمال إجراءاتهما وإصدار ترخيص لهما لمزاولة نشاط تربية المائيات من أصل سبع طلبات جديدة مقدمة خلال الفترة من مارس 2024 حتى ديسمبر 2025، ما يستدعي الوقوف على المعوقات والمشاكل التي تواجه المستثمرين في استكمال إجراءات تسجيل وترخيص الشركات.

كما رصد ديوان الرقابة إجمالي إنتاج المركز الوطني للاستزراع البحري البالغ نحو 207 آلاف إصبعية خلال الفترة «2023-2025»، مقارنة بإنتاج بلغ نحو 281 ألف إصبعية في عام 2019، و4.8 ملايين إصبعية في عام 2008، ما يعكس انخفاض مستويات الإنتاج الحالية، ويبرز أهمية اتخاذ إجراءات لتعزيز القدرة الإنتاجية، بما في ذلك تشجيع الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص. وجاء ذلك حول وضع خطة متكاملة لتشجيع الاستثمار في قطاع الاستزراع السمكي، مبنية على دراسة وتحليل الفرص والتحديات القائمة في القطاع، على أن تتضمن أهدافاً ومبادرات واضحة لاستقطاب المستثمرين الجدد وتحفيز المستثمرين الحاليين على التوسع في استثماراتهم بالجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة.

وفي هذا السياق أوضح المجلس الأعلى أنه يتم العمل على إعداد واعتماد خطة متكاملة لتشجيع الاستثمار في قطاع الاستزراع السمكي من قبل إدارة المزارع السمكية، وفق دراسة وتحليل ومن المتوقع الانتهاء من اعتماد الخطة بنهاية الربع الأول من عام 2027. كما سيراعى التكييف بالخطة وفق نسبة الإنجاز في تسوية الملفات القانونية العالقة للمشاريع وجهوزية المتطلبات التشريعية والفنية اللازمة.

وأضاف الأعلى للبيئة أنه سيتم الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة، عبر إدارة المزارع السمكية بالتنسيق الرفيع مع الجهة الحكومية ذات الاختصاص للاستفادة من الخبرات المتخصصة والعلاقات، ومن المتوقع أن يتم ذلك خلال الربع الثاني من عام 2027.



الرقابة: غياب آلية للتنسيق مع الصحة لفحص منتجات الاستزراع السمكي قبل طرحها في الأسواق

الأعلى للبيئة: وضع آلية رقابية تنسيقية مشتركة في الربع الأول من 2027

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم وجود آلية للتنسيق أو برنامج رقابي مشترك بين الجهاز التنفيذي للمجلس وإدارة الصحة العامة بوزارة الصحة لفحص منتجات شركات الاستزراع السمكي قبل طرحها أو تداولها في الأسواق، على الرغم من توجيهها للاستهلاك الآدمي من خلال بيعها بصورة مباشرة.

بدوره أوضح المجلس الأعلى للبيئة أن إدارة المزارع السمكية ستزاول أعمال التنسيق والمتابعة لوضع آلية رقابية تنسيقية مشتركة لفحص منتجات شركات الاستزراع السمكي قبل طرحها أو تداولها في الأسواق، ومن المتوقع أن يتم تفعيل أعمال الرقابة المشتركة مع الجهات ذات العلاقة في الربع الأول من عام 2027.

الرقابة: عدم توافر مستلزمات تشغيل مختبر وقاية وجودة الأسماك

الأعلى للبيئة: مباشرة طلب الموازنة المطلوبة لضمان استمرارية تشغيل المختبر

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم توافر المواد والمستلزمات التشغيلية اللازمة لتشغيل مختبر وقاية وجودة الأسماك، الأمر الذي حد من الاستفادة من الإمكانيات الفنية المتاحة بالمختبر وتنفيذ كل الفحوصات المرتبطة بجودة وصحة الأسماك.

وأوضح المجلس الأعلى للبيئة في هذا السياق أن إدارة الموارد البشرية والمالية ستباشر طلب الموازنة المطلوبة لتغطية نفقات المواد والمستلزمات التشغيلية الأساسية، بما يضمن استمرارية تشغيل المختبر بكفاءة وتمكينه من أداء دوره الفني التحليلي بالشكل الكامل، ومن المتوقع الحصول على التخصيص المالي اللازم عبر الموازنة للعام 2027.